

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المؤتمر الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني
واقع-تحديات-آفاق
أيام (16-17)/2018/12

الدكتور علال طحطاح
أستاذ محاضر أ

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة - كلية الحقوق و العلوم السياسية
عضو مخبر نظام الحالة المدنية
alleltahtah@yahoo.fr
0661558851

مداخلة بعنوان " السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الإلكتروني و معوقاته "

ملخص: سعى من السلطات العامة في الدولة لتحقيق ما يسمى الإدارة الإلكترونية و تحسين الخدمة العمومية تم إنشاء السجل الآلي للحالة المدنية الذي حقق عديد الأهداف و النتائج الإيجابية بالنسبة للمواطن و الإدارة على السواء.
و رغم هذا أبان على عديد المعوقات و أظهر كثير النقائص و السلبيات التي لا بد من تلافيتها في المستقبل للوصول إلى نتائج مرضية.
و هذا ما تضمنه البحث من بيان مكونات السجل الآلي كأحد مظاهر المرفق العمومي الإلكتروني، مع بيان ما تعثره من نقائص و ما تلحقه من معوقات.

Abstract: In order to achieve the so-called electronic management and improve the public service, the public registry of the civil I status has been established, which achieved many goals and results for both the citizen and the management. Despite this, he showed many obstacles and showed many shortcomings and negatives that must be avoided in the future to reach satisfactory results. This is what the research included in the statement of the components of the automated register as one of the manifestations of the electronic public facility, with a statement of the shortcomings and the obstacles that it presents.

مقدمة:

تعتبر مصلحة الحالة المدنية إحدى المصالح العمومية التي يضطر كل مواطن إلى طلب خدماتها و بشكل مستمر، لأنها تتعلق بمنحه وثائق ثبوتية مرتبطة بشخصيته القانونية و ما يرتبط بها من مقومات ، بدءا من الولادة إلى حين الوفاة.
لذلك كان من الضروري العمل على تحسين الخدمة العمومية التي تقدمها هذه المصلحة إن فيما يتعلق بتحسين تكوين العنصر البشري أو فيما يتعلق بتحسين الهياكل المرفقية و أيضا الخدمات المقدمة، ذلك أن هذه المصلحة اتسمت و مازالت تتسم ببيروقراطية كبيرة أرهقت عموم المواطنين و خلقت التذمر لديهم.

كما أن نوعية الخدمات و شروطها كانت غاية في التعقيد ، كما كانت مرهقة للمواطن الذي كان ينتقل مئات الكيلومترات لاستخراج وثيقة من بلدية ولادته ، و يصادف بطابورات طويلة و عريضة بما شكل سببا رئيسا في انتقاد هذه المصلحة و أدائها.

ناهيك عن الجمود التي يتسم به بعض ضباط الحالة المدنية لخوفهم من المسؤوليات القانونية أو لجهلهم بالأحكام القانونية الأمر الذي أثر سلبا على هذه المصلحة.

رغم استقرار قانون الحالة المدنية عشرات السنين كان من الضروري إعادة النظر فيه بما يتماشى مع نظرة تحسين الخدمة العمومية و ترقيتها الذي اتخذته السلطات العمومية هدفا منشودا لا بد من تحقيقه.

و في سبيل ذلك عدل قانون الحالة المدنية 20-70 ، في سنة 2014 ، ثم أعيد تعديله في سنة 2017 ، و تضمن التعديلين عديد الإجراءات الجديدة ضمن مساعي تحسين الخدمة العمومية و تطويرها¹.

و من بين الآليات التي أعتمدت في سبيل تحقيق تلك الغاية إنشاء سجل 'لي للحالة المدنية'؟ فما هي مقومات هذا السجل و ما تأثيراته على رقمنة مصلحة الحالة المدنية و ما هي المعوقات التي تعرقل تحقيق هذه الرقمنة؟ الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي إعتداد محورين يخصص الأول للسجل الآلي للحالة المدنية كخطوة لرقمنة مرفق البلدية في حين يخصص الثاني للآثار الإيجابية لرقمنة سجلات الحالة المدنية و معوقاتهما.

المحور الأول: السجل الآلي للحالة المدنية خطوة نحو رقمنة مرفق البلدية
يقتضي الحديث عن السجل الآلي للحالة المدنية الحديث على المرفق العمومي الإلكتروني أو الإدارة الإلكترونية عموما ، ثم تناول السجل الآلي للحالة المدنية كعنصر ضمن هذه الإدارة.

أولا - الإدارة الإلكترونية
تعتبر الإدارة الإلكترونية من الأساليب المعاصرة التي تسعت لتحويل المؤسسات إلى المؤسسات الإلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إنجاز جميع أعمالها و معاملات الوظيفية و وظائفها الإدارية، وهي مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة و المعلومات و نظم البرامج المتطورة و المعلومات و الاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية و إنجاز الأعمال التنفيذية، و اعتماد الانترنت و الشبكات الأخرى في تقديم الخدمات و السلع الأخرى بصورة إلكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة و بين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات و رفع كفاءة الأداء و فعاليته².

الإدارة الإلكترونية تعني الابتعاد عن استعمال الأوراق و استخدام وسائل تكنولوجيا متطورة بدلا من الأساليب التي كانت تستعمل في الإدارة التقليدية وهي تؤدي إلى تقديم الخدمات للمواطنين دون الرجوع و الانتقال للإدارات شخصيا و بالتالي سوف يؤدي إلى استثمار الوقت و الجهد المبذول و تحقيق رضا الجميع³.

ثانيا - السجل الآلي للحالة المدنية - الأهداف و التطلعات -
و في هذا الشأن أشار عبد الرزاق هاني المدير العام لعصرنة الوثائق و الأرشيف بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية أن أول بداية متمثلة في ذاكرة الشعب الجزائري هي الحالة المدنية حيث باشرت فيها المصالح بعملية ضخمة لجمع و حفظ كل المعطيات المتوفرة لدى مصالح الحالة المدنية ل 1541 بلدية، و اليوم لدينا حالة مدنية واحدة و موحدة، سمحت هذه العملية بحفظ ذاكرتنا، حيث تم تسجيل 20 مليون و وثيقة مسجلة بذاكرة الشعب. أما السجلات القديمة فقد ألغيت و يتم حفظ السجلات كأرشيف للذاكرة⁴.

وقد أعطى المدير العام تعليمات للبلديات و تجديدها و حفظها للتأريخ ، و قد تمكنوا من تصحيح العديد من الأخطاء التي تعود إلى بداية 1800 و لقد تنوعت هذه الأخطاء في الأسماء المختلفة بين الأب و الابن و الجد و الأحفاد، و رغم الإصلاحات و التصحيحات التي حصلت في السابق إلا أنها لم تطل الدفاتر و السجلات القاعدية و الأساسية ليستمر الخطأ. و لا يزال العمل متواصلا، علما أنه تم حفظ نسخة قاعدية إلكترونية في إدارة المركزية و يتم اللجوء إليها أثناء الضرورة⁵.

1 - أ م رقم 20-70 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 يتعلق بالحالة المدنية، المعدل بالقانون رقم 08-14 مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 09 غشت سنة 2014 يعدل و يتم الأمر 20-70 ، جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2014. و القانون رقم 17/03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يعدل و يتم الأمر 70/20 المتعلق بالحالة المدنية، جريدة رسمية العدد الثاني ، مؤرخة في 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 11 يناير سنة 2017.

2 - حورية قارطي و إيمان مداوي، دراسة أثر استخدام الإدارة الإلكترونية من طرف مصالح الخدمة العمومية في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية حول خدمة استخراج جواز السفر البيومترية، مجلة مجاميع المعرفة، مجلة تصدر عن المركز الجامعي بتندوف، المجلد الرابع، رقم 04، لسنة 2017، ص 233.

3- عزوز محمد الطيب ، سعودي عامر، تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء و تحسين سير المرفق العام، دراسة حالة الوثائق البيومترية لبلدية مقرة ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، كلية الحقوق ، و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2016/2017، ص 12.

4- عن عزوز محمد الطيب ، سعودي عامر، مرجع سابق، ص 45.

5- عزوز محمد الطيب ، سعودي عامر، مرجع سابق، ص 45.

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بداية من عام 2017 في رقمنة البلديات والولايات وفق ما يسمى ب (البلدية والولاية الإلكترونية) ، العملية حضر لها بشكل جيد و تهدف إلى فرض شفافية ومتابعة آنية في التسيير المحلي بإخضاع كل المصالح لتسيير آلي من ميزانية إلى صفقات ومشاريع إلى السياسة الاجتماعية وغيرها، في انتظار تجهيزات بلديات الوطن ب (سيت واب) بداية عام 2018 ، كما أنهت الوزارة أضخم عملية عصرنه ممثلة في رقمنة إدارتها عبر كامل التراب الوطني، حيث تم ربط ما يزيد عن 3041 بلدية وملحقة ، كما أن عملية تطوير الوثائق والأرشيف سمحت بإعادة الاعتبار لذاكرة الشعب من خلال تسجيل وحفظ ما يزيد عن 95 مليون وثيقة في الحالة المدنية باعتبارها ذاكرة الشعب موزعة بين شهادات ميلاد وزواج ووفاة ، أما الوثائق البيومترية فتعرف تقدما كبيرا بإحصاء ملايين جوازات السفر و ملايين بطاقات التعريف البيومترية⁶.

نظرا لمهامها المتعددة والتي تتعلق بصفة رئيسية بالحياة اليومية للمواطن ، اعتبرتمصلحة الحالة المدنية من أنشط وأهم المصالح بالبلدية ، كما أن المواطن يلجأ إليها من أجل إستخراج مختلف الوثائق المشكلة لمختلف الملفات الإدارية التي تهم شؤونه اليومية، واستنادا إلى ذلك فإن أي عملية لترقية المرافق العامة من أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف المرافق العامة خاصة البلدية ، وجب أن تمس بالدرجة الأولى مصلحة الحالة المدنية وقد تجلت مظاهر عصرنه هذا المرفق من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية وتخفيف الإجراءات الإدارية على المواطن⁷.

و في إطار تحقيق مسعى الحكومة والمتعلق بعصرنه الإدارة والمرافق العامة ، تم إنشاء سجل وطني آلي للحالة المدنية ، بحيث كانت المبادرة الأولى لإنشاء هذا السجل قبل صدور تعديل قانون الحالة المدنية وذلك بإصدار وزير الداخلية والجماعات المحلية لتعليمه تتعلق بالشرع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية والتي حددت بتاريخ 15/02/2014، للشرع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد فقط على هذا السجل ثم جاء بعد ذلك تعديل قانون الحالة المدنية⁸ ، ليستحدث قسما خاصا من أقسامه للنص على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يحدث لدى وزارة الداخلية و يرتبط بالبلديات و ملحقاتها الإدارية⁹.

تمت رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به، وُلقد مكن هذا الإنجاز من، تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل، وكذا تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12 مباشرة عبر خدمة الأنترنت والحصول عليه من الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها¹⁰. وفي سبيل تفعيل هذا السجل يجب على البلديات و ملحقاتها (حسب صراحة نص المادة 6/3 من قانون الحالة المدنية وفق التعديل 2014 وأيضا على البعثات الدبلوماسية والقنصلية) حسب مقتضيات تفعيل المادة 25 مكرر من القانون السابق الذكر) إرسال نسخة رقمية للسجلات كل سنة إلى وزارة الداخلية. وهذا إلزام فينظرنا يفيد ضرورة إنشاء سجل محلي رقمي للحالة المدنية سواء على مستوى البلديات أو البعثات، فلا يمكن إرسال السجل إلا بعد إنشائه¹¹.

يتضمن السجل الوطني الرقمي كافة العقود المشار إليها في المادة السادسة من ققم، أي عقود الميلاد وعقود الوفيات وعقود الزواج، كما يتضمن كافة الإغفالات والتعديلات والتسجيلات

6- عبد الجبار بابي، ترقية المرفق العام في الجزائر (دراسة حالة بلدية ورقلة)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016/2017، ص 29.

7- عبد الجبار بابي، مرجع سابق ، ص 35

8- القانون رقم 08-14 مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 09 غشت سنة 2014 يعدلويتمما لأمر 20-70 ، جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2014.

9- عبد الجبار بابي، مرجع سابق ، ص 35.

10- د المكي دراجي، و طالبة الدكتوراه راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر، / دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة ، الداخلية و الجماعات المحلية - مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 17، جانفي 2018، ص 32.

11- د طحطاح علال ، شرح قانون الحالة المدنية و ما يرتبط به من مسائل في قانون الأسرة، مطبوعة موجهة لطلبة كلية الحقوق ليسانس و ماستر قانون أسرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعامة ، خميس مليانة، 2017، ص 82 و ما بعدها.

والتصحيات التي تتم وفقا لأحكام قانون الحالة المدنية (المادة 25 مكرر 1 من قانون الحالة المدنية).

يتم تسليم ضابط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية نسخة رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا، أي على مستوى وزارة الداخلية (المادة 25 مكرر 2 من قانون الحالة المدنية).

ويلاحظ أنا لفقرة 2 من المادة 25 مكرر من قانون الحالة المدنية قداً حالتنا إلى المادة 65 من القانون نفسه، وأعتقد أن الإحالة خاطئة لعدم إرتباط حكمي المادتين.

ونستنتج من خلال المادة 65 مكرر 3 قانون حالة مدنية أنه بإمكان الأشخاص طلب نسخة طبقاً لأصل من العقود لرقمية من البلدية سواء بلدية محل الإقامة أو أي بلدية أو ملحقة إدارية أخرى أو الدائرة القنصلية محل الإقامة .

وأعتقد أن هنا أي في الفقرة الثالثة من المادة 25 مكرر ينبغي الإحالة إلى المادة 65 التي حددت بعض الشروط في بعض الحالات لمنح نسخ عن عقود الحالة المدنية. وعلى هذا تكون الإحالة التي وردت في المادة 25 مكرر 2 للمادة 65 مكانها في وجهة نظرنا هو المادة 25 مكرر 3.

كما أعطى القانون في المادة 25 مكرر 4 صلاحية توقيع نسخ العقود المذكورة في المادة 25 مكرر 1، أي نسخ شهادات الميلاد وشهادات الوفاة وعقود الزواج لضباط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والدوائر القنصلية، بما يعني أنه بات لديهم إختصاص وطني بشأن إصدار نسخ جميع شهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج، بشرط أن تكون موجودة ضمن السجل الرقمي الوطني إذا كانت تخرج عن إطار إختصاصهم البلدي أو القنصلي بطبيعة الحال. وفي هذا الشأن فإن وضع إختصاص وطني لضباط الحالة المدنية يعد آلية حقيقية للتسهيل على المواطنين، وهو تقريب حقيقي للإدارة من المواطن وهو أيضا خطوة ممتازة نحو تحسين الخدمة العمومية في هذا القطاع، ونأمل أن يواكب الواقع ما توصل إليه القانون على المستوى النظري¹².

المحور الثاني: مزايا و معوقات رقمنة سجلات الحالة المدنية

لا شك أن إنشاء السجل الآلي للحالة المدنية عاد بكثير من النفع سواء على المواطن أو حتى على الإدارة ذاتها، غير أن عملية الرقمنة و آثارها تواجه عديد العقبات و كثير من المعوقات.

أولا- مزايا رقمنة سجلات الحالة المدنية

ترتبط مزايا رقمنة سجلات الحالة المدنية بمزايا الإدارة الإلكترونية عموما و تنفرد ببعض مزاياها الخاصة.

ففي إطار مزايا الإدارة الإلكترونية فقد عدد البعض آثار إيجابية للإدارة الإلكترونية وفق ما يلي¹³ :

* تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، ومنه اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية المختلفة
* تسهيل إجراء الاتصال بين الدوائر المختلفة للمؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى.
* الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة.
* تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة.
كما أدى التوجه نحو البلدية الإلكترونية إلى توفير بعض المزايا ذكرها بعض الباحثين وفق ما يلي¹⁴ :

* توفر المصالح على كل الأجهزة والبرامج اللازمة لتسهيل استخراج الوثائق البيومترية

* تضمن قاعدة البيانات المعتمدة لدى مصالح استخراج الوثائق البيومترية توفير الأمان

والسرية لمعلومات المواطنين المسجلين

* تبسيط الإجراءات وتقليل تكلفتها وإعطاء خدمة أكثر جودة

* تسهيل إجراء الاتصال بين مصالح البلدية المختلفة ومع المؤسسات الأخرى داخل وخارج إقليم البلدية

* اختصار الوقت في انجاز وتنفيذ المعاملات الإدارية بدون أن يضطر المواطن للتنقل بين

الإدارات شخصا لإستخراج وثائقه مع ما يرافقه من إهدار للوقت والجهد

12- د علال طحطاح مرجع سابق، ص 84.

13 - حورية قارطي و إيمان مداوي، مرجع سابق ، ص 234.

14- عبد الجبار بابي، ص 41.

* تطوير وتعزيز الشفافية في المرافق العمومية والإبتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطن .

و إلى جانب كل ما سبق تظهر مزايا رقمنة مرفق البلدية في¹⁵ :

*تقليل الضغوط على مستوى شبائيك الخدمة وتقليص آجال الانتظار.

*تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية بدلا من الوثائق الورقية.

*تهيئة الجهاز الحكومي لاندماج النظم العالمية المحتوية على مستو بأداء الحكومة.

*محو الأمية المعلوماتية والتشجيع على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

*توفير وتسهيل الخدمات في المناطق النائية.

أما بالنسبة للسجل الآلي للحالة المدنية فقد خفف على المواطن من عدة زوايا، فقد ألغى بعض مظاهر البيروقراطية التي كان يواجهها عند استخراج لوثائق الحالة المدنية، كما دفع إلى تقليص الوثائق المطلوبة في الملفات الإدارية ، و خفف الجهد المبذول لإستخراج تلك الوثائق و خفف التكاليف المالية و الزمنية، و ربط مختلف مصالح الحالة المدنية سواء بالبلديات أو حتى بالقنصليات ببعضها البعض.

إلى جانب إنشاء ذاكرة وطنية تتعلق بالحالة المدنية لكل المواطنين، كما قرب الهيآت المركزية بالهيآت اللامركزية.

كما أن هذا السجل يعد تجربة رائدة نحو رقمنة مصالح البلدية الأخرى بل المصالح الإدارية عموما ، ذلك ان هذه التجربة ستستشف من خلالها السلطات العامة للدولة رؤى مستقبلية و خبرات تعتمدها في السير قدما نحو المرفق الإلكتروني و الحكومة الإلكترونية.

ثانيا - معوقات فعالية السجل الآلي للحالة المدنية:

إن الوصول إلى إدارة إلكترونية عموما يقتضي إعتناء مجموعة من المبادئ يعتبر استبعادها أهم المعوقات أمام الوصول إلى فعالية الإدارة الإلكترونية، إلى جانب بعض المعوقات الأخرى المرتبطة بالجانب البشري خصوصا أو الهيكلي، و هذه المعوقات من شأنها خلق آثار سلبية ترتبط برقمنة المرافق العمومية عموما و مرفق الحالة المدنية خصوصا.

1- المبادئ الواجبة لتحقيق إدارة إلكترونية

هناك مجموعة من المبادئ التي ينبغي التعرف عليها عندما يراد تطبيق الإدارة الإلكترونية و تتمثل أساسا في¹⁶:

* خلق مناخ تشريعي قانوني ملائم يؤمن تأسيس منظومة الإدارة الإلكترونية، و الأعمال الإلكترونية.

*الارتقاء بالبنية التحتية الإلكترونية من جوانبها المختلفة سواء البنية المادية من خلال توفير الأجهزة والمعدات المستخدمة من حواسيب، أو البنية البشرية عبر الارتقاء بالكفاءات البشرية اللازمة لعملية القيادة الإلكترونية أو البنية التنظيمية التي تشمل وضع معايير قياس النظم الفنية.

إذن لا بد من توفير عدو مكونات للوصول إلى الإدارة الإلكترونية و لنجاح أي رقمنة بما فيها سجلات الحالة المدنية.

سيما توفير عنصر بشري مؤهل علميا و فنيا و أيضا مزود بإرادة من أجل المساهمة في إنجاز رقمنة سجلات الحالة المدنية و رقمنة المرفق العمومي، و هذا العنصر هو العنصر الرئيس و باقي العناصر تابعة له و خادمة له.

كما ينبغي تزويد المرافق العمومية بما فيها مصلحة الحالة المدنية بالإمكانات المادية من أجهزة و أموال و عتاد لازم لإنجاح العملية.

و أيضا القيام بعملية توعية من أجل تحضير المواطن للإنتقال من المرفق التقليدي إلى المرفق الإلكتروني لتوقي أي تشنجات قد تحصل خلال المرحلة الإنتقالية سيما بما يتصف به المواطن الجزائري من نفاذ صبر عند التعامل مع الإدارة نظرا لسوء نية الموظف اتجاه الموظف و تعامله معه وفق قرينة بروقراطيته و تهاونه في أداء عمله.

2- معوقات فعالية السجل الآلي للحالة المدنية:

هذه المعوقات هي ذاتها معوقات فعالية المرفق العمومي الإلكتروني و التي تتمثل خصوصا فيما يلي¹⁷:

15- د المكي دراجي، و طالبة الدكتوراه راشدة موساوي، مرجع سابق، ص 34.

16- عزوز محمد الطيب ، سعودي عامر، مرجع سابق ، ص 12.

17- عبد الجبار بابي، ص 42.

- * تأخر استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية بين المناطق وهو ما يطرح مشكلا كبيرا .
- * العوائق التقليدية التي أصبحت بمثابة عرقا من الأعراف الإدارية في معظم الإدارات ، فالبيروقراطية في مجمل الإدارات لها جذور عميقة في كل مصالح الإدارة وهو ما ينتج عنه عرقلة عملية عصرنة المرافق العامة وتردي الخدمات المقدمة من طرفها .
- * عدم اقتناع الموظفين والمواطنين في التعامل مع الأنظمة المستحدثة على مستوى المرفق ،وقلة الدافعية للتغيير عند بعض الموظفين
- *محدودية استخدام الانترنت على المستوى المحلي
- * نقص الدورات التدريبية للموظفين في مجال الرقمنة
- *المخاوف المتعلقة بالأمن المعلوماتي بسبب إمكانية اختراق المنظومة المعلوماتية ، وما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها وكذلك التزوير والتلاعب والتخريب المقصود للشبكات .
- * نقص التخصص النوعي للموظفين في المجالات التقنية.
- * ضعف كفاءة المجالس الشعبية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى عرقلة المشاريع وتأخرها عن التنفيذ
- *تصادم المشاريع على الواقع بذهنية المواطنين الذين يصرون على تنفيذها وفق ما يريدون وليس حسب الدراسة المنجزة من المتخصصين .
- هذه المعوقات أدت إلى بروز عديد السلبيات و الإخفاقات.
- و قد لخص بعض الباحثين المعوقات و الصعوبات و قسمها إلى عدة أقسام و ذكر منها¹⁸:
- الصعوبات البشرية :تتلخص في مايلي :
- *تفشي الأمية لدى العديد من المواطنين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- *انخفاض الدخل الفردي، مما أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.
- *تزايد الفوارق الإجتماعية بين فئات المجتمع بين من يملك معدات حديثة ، وبين من يفتقدها على الرغم من برنامج الحكومة الذي دعا إلى تجسيد مشروع "في مكتبي" داخل كل أسرة، الأمر الذي أضعف مشاريع مواكبة مشروع الإدارة الرقمية.
- *إشكالات البطالة التي قد تنجم عن تطبيق الإدارة الرقمية، هذه التقنية التي قد يرفضها العامل خوفا من فقدان امتيازاته فضلا عن منصبه.
- الصعوبات الفنية والتقنية¹⁹: إن هذا النوع من المعوقات ناتج عن طبيعة التكنولوجيا في حد ذاتها على اعتبار أنها تمثل نظاما بالغ التعقيد من الناحية الفنية.
- ومن بين المعوقات الفنية والتقنية التي تواجه تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها نذكر مايلي:
- *قلة البرامج التدريبية للموارد البشرية، ورسكلة موظفي الإدارة، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.
- *ضعفالمواردالماليةالمخصصةلمشاريعالإدارةالرقمية،إضافةإلبارتفاعتكاليفالصيانةالتقنيةلبرامجإدارةالإلكترونية.
- *ارتفاعتكاليفتجهزالبناالتحتيةللإدارةالرقمية،الأمرالذييحدمنتمقدمشاريعالتحولالرقمي.
- *صعوبات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.
- *ارتفاع تكاليف الإستفادة من خدمات شبكة الانترنت، مما يحول إلى الوصول المتكافئ لمستخدمي هذه الشبكة.
- هذه المعوقات أدت إلى بروز عديد السلبيات و الإخفاقات.
- 3. السلبيات المرتبطة برقمنة سجل الحالة المدنية:**
- لقد استتبع رقمنة المرافق العمومية عديد السلبيات الواقعية والمخاوف المستقبلية، وقد عدد بعض الباحثين هذه السلبيات وفق التالي²⁰:
- *استعمال التكنولوجيا ووسائل الإعلام الأكي قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الموظفين مما يؤدي إلى انتشار البطالة خاصة في المستويات الدنيا والوسطى.
- *اختراق الخصوصية المجتمعية.
- *عدم القدرة على الإبداع و الابتكار في أساليب العمل بسبب الوسائل المتطورة والحديثة.

18- د مصطفى بوادي، صناعة بيئة رقمية في ظل عصرنة المرفق العام و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر الصعوبات و الآفاق - ، دفا تر السياسة و القانون، العدد 17 جوان 2017، ص 262

19- د مصطفى بوادي، مرجع سابق، ص 261.

20- د المكي دراجي، و طالبة الدكتوراه راشدة موساوي، مرجع سابق، ص 35.

*انتشار الجرائم الإلكترونية.

*ضعف الشبكة الاتصالية و كثرة أعطابها.

و رغم هذه السلبيات لا أحد ينكر التحسن في أداء مرفق الحالة المدنية مع رقمنة سجل الحالة المدنية و مختلف التطورات التي واكبت ذلك.

خاتمة: في ظل اقتصاد المعرفة و التطور التكنولوجي الكبير لم يعد من بد لمواكبة هذه التطورات إلا الولوج فيها و محاولة مواكبتها ، هذا يقتضي تهيئة المناخ المناسب سواءً من حيث النصوص أو من حيث الإمكانيات البشرية و التقنية و الفنية و من خلال البحث العلمي الذي يحدد المعوقات و النقائص و يرسم الخطط و السياسات.

و لعل البدء في رقمنة الحالة المدنية خطوة مهما نحو الوصول إلى الإدارة الإلكترونية لجني ثمارها و تخفيف العبء على المواطن و على الإدارة على السواء.

و هذا يقتضي تكاتف الجهود من الجميع و التحلي بروح المسؤولية في سبيل الوصول إلى تحسين الخدمة العمومية و فقا لمتطلبات العصر.

و الواقع يشهد على الفرق الشاسع من حيث الأداء بينما كان عليه الأمر قبل رقمنة الحالة المدنية و بعدها، فالفرق شاسع من حيث الوقت و التكاليف و الجهد، ناهيك عن التقليل من الضغوط النفسية سواء على المواطن أو على الموظف بما ينعكس إيجاباً على العلاقة بين هذين المكونين ليؤدي في النهاية إلى نجاعة المرفق العمومي و رضا المرتفق.

قائمة المراجع

* أ م ر رقم 70-20 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 يتعلق بالحالة المدنية، المعدل بالقانون رقم 14-08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 09 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر 70-20 ، جريدة رسمية العدد 49 لسنة 2014. و القانون رقم 17/03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يعدل و يتمم الأمر 70/20 المتعلق بالحالة المدنية، جريدة رسمية العدد الثاني ، مؤرخة في 12 ربيع الثاني عام 1438ه الموافق 11 يناير سنة 2017.

* - حورية قارطي و إيمان مداوي، دراسة أثر استخدام الإدارة الإلكترونية من طرف مصالح الخدمة العمومية في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية حول خدمة استخراج جواز السفر البيومترية، مجلة مجاميع المعرفة، مجلة تصدر عن المركز الجامعي بتندوف، المجلد الرابع، رقم 04 ، لسنة 2017.

* عزوز محمد الطيب ، سعودي عامر، تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء و تحسين سير المرفق العام، دراسة حالة الوثائق البيومترية لبلدية مقرة ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور ، الجلفو، كلية الحقوق ، و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2016/2017.

* عبد الجبار بابي، ترقية المرفق العام في الجزائر (دراسة حالة بلدية ورقلة)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016/2017.

* د المكي دراجي، و طالبة الدكتوراه راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر، / دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة ، الداخلية و الجماعات المحلية - مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 17، جانفي 2018.

* د طحطاح علال ، شرح قانون الحالة المدنية و ما يرتبط به من مسائل في قانون الأسرة، مطبوعة موجهة لطلبة كلية الحقوق ليسانس و ماستر قانون أسرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2017.

د مصطفى بوادي، صناعة بيئة رقمية في ظل عصرة المرفق العام و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر * الصعوبات و الآفاق - ، دفاتر السياسة و القانون، العدد 17 جوان 2017